الأمم المتحدة

A/72/7/Add.4*

الجمعية العامة

Distr.: General
6 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

**الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩**

# التقرير المرحلي العاشر والنهائي عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

## التقرير الخامس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

## أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي العاشر والنهائي للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/72/213). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه، منذ عام ٢٠٠٨، قدّم الأمين العام تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. ويعرض الأمين العام في تقريره العاشر والنهائي المعلومات المستجدة عن الأنشطة الجارية التي تم تحديدها باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على الأمد الطويل. ويلاحظ الأمين العام أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأربع والعشرين[(١)] كلها أنجزت تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١) اعتمدت المؤسسات الأربع والعشرون التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية: في عام ٢٠٠٨، برنامج الأغذية العالمي؛ في عام ٢٠١٠، منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ في عام ٢٠١١، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد البريدي العالمي؛ في عام ٢٠١٢، منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

121017 121017 17-17681 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بنجاح. **وتلاحظ اللجنة أن مشروع المعايير المحاسبية الدولية هو أحد مشاريع الأمم المتحدة الناجحة المؤدية إلى التحول، وتثني على الأمين العام لجهوده الرامية إلى إتمام تنفيذه.**

## ثانيا – تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

٣ – يناقش الأمين العام في الفرع الثاني من تقريره مهام الحوكمة والإشراف على المشروع، وإدارة المخاطر التي سبق تحديدها، والتقدم المحرز في إطار الركائز الأساسية الخمس لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٨ من التقرير، فإن الركائز الخمس لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية هي إدارة الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز الضوابط الداخلية؛ وإدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية؛ والتدريب وتنمية المهارات. وفي الفرع الثاني، يعرض الأمين العام أيضا النفقات المتوقعة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ويقدم جدولا زمنيا لمراحل المشروع ومحطات التنفيذ الرئيسية خلال تلك الفترة.

### إدارة المخاطر

٤ – يبين الأمين العام ويعرض خطته للتصدي للمخاطر الثلاثة المتبقية في مشروع المعايير المحاسبية الدولية وهي: عدم كفاية المعارف والعمليات الموثقة في مجال إدارة الممتلكات؛ والانتقال من النظم القديمة المتعددة إلى نظام أوموجا؛ وعدم توافر المعلومات المنبثقة عن المعايير المحاسبية الدولية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة، أو استخدام تلك المعلومات دون المستوى الأمثل أو عدم الدقة في استخدامها.

### استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥ – في الفقرات ١٨ إلى ٧٢ من تقريره، يشرح الأمين العام التقدم الذي أحرزته المنظمة حتى الآن بشأن كل واحدة من الركائز الخمس لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية. ويجري في الفقرات ٦ إلى ١٦ أدناه تناول الجوانب التالية: إدارة الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز الضوابط الداخلية؛ وإدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية.

#### إدارة الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

٦ – مثلما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره المرحلي الثامن (A/70/329)، فإن الفئات الرئيسية الخمس لفوائد مشروع المعايير المحاسبية الدولية في إطار ركيزة إدارة الفوائد تتمثل في مواكبة أفضل الممارسات؛ وتحسين إدارة الأصول والخصوم؛ وتوافر معلومات أشمل عن التكاليف؛ وتحسين الاتساق والقابلية للمقارنة؛ وزيادة الشفافية والمساءلة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن فئات الفوائد الرئيسية الخمس التي تم تحديدها في بداية المشروع قد تحققت بنجاح، وقد ورد ذكر بعضها

---

وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الصحة العالمية؛ في عام ٢٠١٤، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للسياحة.

في التقارير المرحلية السابقة (على سبيل المثال، A/60/846/Add.3، الفقرة ١٥؛ و A/69/367، الفقرة ٦٣؛ و A/71/226، الفقرات ٢٠-٣٤).

٧ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنظمة قد اكتسبت زخما كبيرا في تحديث ممارساتها منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، حيث أصبحت تتيح المزيد من المعلومات للإدارة وللدول الأعضاء، وترصد أداءها استنادا إلى المعلومات الجديدة الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا. وأبلغت كذلك بأن تحقيق الفوائد سيزداد مع مواصلة الاستعانة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمعلومات الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية والمعلومات الآنية المتوافرة بقدر أكبر في البيانات المالية. **وتشجع اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على زيادة الاستفادة من المعلومات الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية على جميع مستويات الإدارة، بغية الاسترشاد بها على نحو أفضل في عمليات اتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة الأمين العام على تحديد السبل الممكنة التي يتسنى من خلالها للدول الأعضاء الاستفادة من البيانات المحسّنة التي تنتجها المعايير المحاسبية الدولية.**

٨ - ويعرض الأمين العام في تقريره أيضا معلومات أخرى بشأن الفوائد التي تعزى للمعايير المحاسبية الدولية، وعلى وجه التحديد بشأن ما يلي: تحسين إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ وتحسين إدارة المخزون؛ وتعزيز المعرفة بالأصول غير الملموسة الموجودة؛ والاعتراف بالإيرادات في الوقت المناسب وتحسين قياس الأموال المستحقة؛ وتحسين إدارة الحسابات المستحقة القبض؛ والإفصاح عن الأدوات المالية؛ وتحسين الإبلاغ عن الخصوم؛ وإدماج المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية؛ وإنجاز عملية تحقيق الفوائد. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن عمليات المنظمة في مجال إدارة الأصول ورصد الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتعقب الالتزامات غير المصفاة والمبالغ المستحقة القبض قد تحسنت تحسنا كبيرا في أعقاب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

٩ - وأشارت اللجنة الاستشارية إلى توصيتها الصادرة سابقا بأن الإبلاغ عن هذه التحسينات ينبغي أن يتضمن بعض الأمثلة الفعلية التي تدعمها مقاييس كمية. ولاحظت اللجنة أيضا أن المعلومات المقدّمة ينبغي أن تتسم بالوضوح فيما يتعلق بالتحسينات التي تعزى إلى نظام أوموجا وتلك التي تعزى إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (A/71/542، الفقرة ٦). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه البيانات غير مدرجة في التقرير العاشر والنهائي للأمين العام عن المعايير المحاسبية الدولية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة عن الموضوع الفوائد القابلة للقياس الكمي المتصلة بنظام أوموجا أو المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية.**

### تعزيز الضوابط الداخلية

١٠ - يلاحظ الأمين العام، في الفقرة ٣٨ من تقريره، أن نهج الضوابط الداخلية في المنظمة يستند إلى عملية توفير ضمانات على نطاق المنظمة لدعم إصدار بيان الرقابة الداخلية. ويلاحظ أيضا أن هذه العملية سوف تتطلب بيانات ضمان سنوية من جانب جميع الإدارات والمكاتب والبعثات تؤكد أن الضوابط الداخلية موجودة وتعمل في مجالات اختصاص كل منها.

١١ - ويشير الأمين العام إلى أنه بغية وضع إطار الضوابط الداخلية للمنظمة، تم تكييف المبادئ والشروط الواردة في إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي لتلائم السياق التنظيمي للأمم المتحدة حتى يتسنى القيام، بصورة منظمة ومنسقة، بتقييم الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة مقارنة

بأهداف الرقابة الداخلية المحددة. ويشير أيضا، في الفقرة ٤٢ من التقرير إلى أن عملية المسح المستخدمة لتكييف الإطار استرشدت بأحدث وآخر نتائج مراجعة الحسابات التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. ويلاحظ أنه تم تشكيل فريق استشاري صغير ومستقل معني بالضوابط الداخلية مكون من خبراء أكاديميين وممارسين من أجل تقديم المشورة بشأن الجوانب التقنية لتطبيق الإطار المفاهيمي في الأمم المتحدة. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن جانب إدارة التغيير المتعلق بإدخال عملية جديدة استنادا إلى إطار أفضل الممارسات الدولية أثبت أنه أكثر صعوبة مما كان متوقعا، لأنه يطرح مفاهيم ومصطلحات وعمليات جديدة كلها تتطلب زيادة في جهود التواصل والتدريب الرامية إلى إنجاح هذه المبادرة.

١٢ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٤٥ من تقريره، إلى أن جهود التواصل والتدريب ستكون بالغة الأهمية لدعم تعميم عملية الضوابط الداخلية، وسيتعين الاضطلاع بها على مختلف المستويات الإدارية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها المنظمة لكفالة التدريب وتنمية المهارات من أجل تعزيز استدامة المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك التدريب المتخصص على المعايير المحاسبية الدولية والتدريب على التوعية بتحقيق فوائد المعايير. **وتشجع اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على ضمان أن تكون عمليات الرقابة الداخلية القائمة على نموذج لجنة تريدواي مفهومة جيدا على جميع مستويات الإدارة.**

١٣ - وأشار للأمين العام، في تقريره التاسع، إلى أن هناك عملية تجريبية مقررة في أواخر عام ٢٠١٦ في بعثات مختارة لحفظ السلام ستدرج نتائجها في عملية الضمان التي سيبدأ تنفيذها الكامل في عمليات حفظ السلام في أوائل عام ٢٠١٧، ولدى الكيانات غير المتصلة بعمليات حفظ السلام في خريف عام ٢٠١٧ (A/71/226، الفقرة ٣٩). ويلاحظ الأمين العام، في تقريره المرحلي العاشر والنهائي، وجود تأخير مدته ستة أشهر مقارنة بالخطط الأصلية لإعداد بيان الرقابة الداخلية وأن سلسلة من حلقات العمل ستعقد في عام ٢٠١٧ مع الكيانات المتصلة بحفظ السلام وغير المتصلة بحفظ السلام لزيادة تدريب المشاركين على المفاهيم والنهج ولتحديد المزيج الصحيح لضوابط التكاليف وصقل الضوابط الداخلية والضمانات اللازمة المحتملة. (A/72/213، الفقرتان ٤٠ و ٥٠). وعلى هذا الأساس، يشير الأمين العام إلى أن الجداول الزمنية المتعلقة بتنفيذ بيان الرقابة الداخلية انتقلت إلى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بالنسبة لكيانات حفظ السلام وإلى عام ٢٠١٨ بالنسبة للكيانات غير المتصلة بحفظ السلام. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها السابقة التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي والنهائي العاشر معلومات عن نتائج العملية التجريبية لاختبار عملية الضمان التي كانت مقررة لعام ٢٠١٦، وكذلك نسخة من بيان الرقابة الداخلية (A/71/542، الفقرة ١١)، وتأسف للتأخير.**

١٤ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأخذ ببيان للرقابة الداخلية وإجراء الإصلاحات الإدارية التي يتوخاها الأمين العام أمران مترابطان بشكل وثيق. وأُبلغت اللجنة أيضا ببعض التغييرات المحتملة التي قد تؤثر في الضوابط الداخلية، مثل تفويض السلطة في مجالات الموارد البشرية أو الشؤون المالية أو المشتريات؛ واحتمال الأخذ بنموذج جديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي؛ ومواصلة تعميم نظام أوموجا. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الفريق الاستشاري الصغير والمستقل المعني بالضوابط الداخلية سيجتمع بتواتر يصل إلى ست مرات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لضمان أفضل تنفيذ تقني ممكن للإطار وإصدار بيان للرقابة الداخلية في الأمم المتحدة مستقبلا. **واستنادا إلى الجدول**

**الزمني الجديد الذي اقترحه الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج معلومات إضافية عن تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، بما في ذلك بيان الرقابة الداخلية المؤقت في سياق تقارير الأمين العام المقبلة عن الموضوع.**

### إدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٥ - يشير الأمين العام، في الفقرة ٥٣ من تقريره، إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية يواصل وضعَ معايير جديدة وكذلك تغيير المعايير الموجودة واستكمالها وأنه توجد حاليا ستة مشاريع سيكون لها أثر على الأمم المتحدة، بما في ذلك الاعتراف الإلزامي المحتمل بالأصول الموروثة عن النظم القديمة. ويشير أيضا إلى أن تحديث المعايير المتعلقة بالأدوات المالية سيكون أثر على الإبلاغ في الأمم المتحدة بشأن صندوق النقدية المشترك والأصول المالية الأخرى التابعة لها. ويلاحظ الأمين العام أنه من المنتظر استعراض هذه التغييرات بعد اجتماع مجلس المعايير المحاسبية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

### تعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري للمحاسبة والإبلاغ الممتثلين للمعايير المحاسبية الدولية

١٦ - يشير الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره إلى أن نظام أوموجا لا يزال بمثابة العمود الفقري للمحاسبة والإبلاغ الممتثلين للمعايير المحاسبية الدولية ولاستدامة هذه المعايير على المدى الطويل. ويلاحظ، في الفقرة ٦٢، أن المرحلة التالية من التشغيل الآلي لعملية إعداد البيانات المالية تتضمن إدارةَ الإفصاحات والملاحظات، وهو ما يُتوقع أن يسفر عن إفصاحات في الملاحظات منسَّقة لجميع كيانات الأمانة العامة المصْدرة للبيانات المالية والمستخدِمة لنظام أوموجا. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لإضفاء الطابع الآلي على البيانات المالية، وتتوقع أن تعزز هذه التحسينات لا أن تقلل البيانات النوعية والكمية الحالية المتوفرة في جميع الكيانات المُصدرة للبيانات المالية في الأمانة العامة.**

## ميزانية المشروع ونفقاته في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٧ - يلاحظ الأمين العام، في الفقرة ٧٤ من تقريره، أن الميزانية الإرشادية للمشروع تبلغ ٢٧ مليون دولار، وأن النفقات الفعلية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بمبلغ ٢٦,٢ مليون دولار، فيما عدا ٤,٢ ملايين دولار من النفقات المتراكمة في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية. ويلاحظ أيضا أن مجموع لنفقات المقدرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يبلغ ٢٦,٨ مليون دولار. وعند الاستفسار، تلقت اللجنة الاستشارية تأكيدا بأن التقرير المرحلي العاشر والنهائي عن المعايير المحاسبية الدولية لا يتضمن أي طلب للحصول على موارد إضافية.

# ثالثا - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومنظومة الأمم المتحدة

١٨ - تتناول الفقرات ٧٥ إلى ٨٠ من تقرير الأمين العام الأنشطة المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، والجهود الرامية إلى تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية والفوائد المتوخاة منها. **وتتوقع اللجنة أن المنظمة سوف تواصل جهودها المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة.**

١٩ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه كجزء من حافظة التمويل المعتمدة، وتمشيا مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وتوصية اللجنة الواردة في الجزء الثامن، الباب ٢٩ باء من الوثيقة A/72/7، سيجري بحث إمكانية استرداد التكاليف كوسيلة لتأمين تمويل إضافي محتمل لأنشطة استدامة المعايير المحاسبية الدولية. **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها بأن الكيانات ينبغي، بالنظر إلى الخدمات التي يقدمها الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى ١٣ كيانا مُعدا للتقارير، أن تخضع، من حيث المبدأ، لاسترداد التكاليف لتلك الخدمات المتلقاة (A/72/7، الجزء الثامن، الباب ٢٩ باء).**

## رابعا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

**٢٠ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير المرحلي والنهائي العاشر للأمين العام، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات السابقة.**